يهود العراق ودورهم في النشاط الاقتصادي ١٩٢١-١٩٥١(دراسة تاريخية)

أ.م.د. ميثم عبد الخضر جبار
Maitham.abdalkedhir.Jabar@uomus.edu.iq
جامعة المستقبل/ كلية الآداب و العلوم الإنسانية

الملخص

تعد الأقلية اليهودية في العراق من الأقليات الدينية المهمة التي لعبت دوراً بارزاً طيلة تاريخ العراق, اذ كان لليهود دور بارز في النشاط الإقتصادي حيث قاموا بشراء العديد من الأراضي الزراعية والعقارات كما قاموا بإنشاء العديد من البنوك والشركات والوكالات التجارية ، في البصرة والموصل كركوك، بالإضافة إلى سيطرتهم على نسبة كبيرة من تجارة الصادرات والواردات ثم على نسبة كبيرة من تجار التجزئة في المناطق المنعزلة، فضلاً عن اشتغالهم في مجال الصرافة وتبادل العملة والرهونات وبيع السندات وشرائها. إن اليهود في العراق كان لهم دور بارز أو مساهمة فعالة في مختلف جوانب الحياة بالبلاد ، وخاصة في مجال النشاط الإقتصادي، كما إنهم شكلوا من الوجهة العرقية وحدة متجانسة ، مما أدى إلى محافظتهم على تقاليدهم وعاداتهم وإزدياد إرتباطهم بسكان البلاد وأيضاً إندماجهم في المؤسسات الحكومية.

الكلمات المفتاحية:النشاط التجاري, النشاط المصرفي, الشركات, الوكالات التجارية, تجارة التجزئة, الرهونات.

Iraqi Jews and their role in economic activity

1921-1951

(Historical study)

Maitham Abdul Khader Jabbar

College of arts and humi , Al-Mustaqbal University, 51001, Babylon, Iraq

Abstract

The Jewish minority in Iraq is one of the important religious minorities that played a prominent role throughout the history of Iraq. The Jews had a prominent role in economic activity, as they purchased many agricultural lands and real estate. They also established many banks, companies, and commercial agencies, in Basra, Mosul, and Kirkuk, in addition to... Their control over a large proportion of export

and import trade and then over a large proportion of retailers in isolated areas, in addition to their work in the field of money exchange, currency exchange, mortgages, and buying and selling bonds. The Jews in Iraq had a prominent role or effective contribution in various aspects of life in the country, especially in the field of economic activity. They also formed a homogeneous unit from an ethnic standpoint, which led to them preserving their traditions and customs and increasing their connection with the country's population, as well as their integration into government institutions.

key words :commercial activities, Banking activity, Companies, Commercial agencies, Retail trade, Mortgages.

توطئة تاريخية:

تعد الطائفة اليهودية بالعراق من أقدم الطوائف اليهودية في العالم [١] , ويقترن وجودهم في العراق بالأسر البابلي الأول والثاني إلا انه يمتد إلى ابعد من ذلك إلى عهد الإمبراطورية الأشورية حيث أحضرهم لأول مرة الملك الأشوري (تجلات بلاصر ٧٤٥-٧٢٧ ق.م) [٢] , حيث تم توزيعهم في المناطق الجبلية المنعزلة شمال العراق والأجزاء الشمالية الغربية من إيـــران والأجزاء الـــجنوبية من تركيا وضمن حدود الإمبراطورية الأشورية آنذاك (٣) .

ومهما يكن من امر وجودهم في شمال العراقو اذ لم يكن أمامهم سوى زراعة الأرض واستثمارها, وتربية الحيوانات حيث قاموا ببناء قراهم في المناطق التي توزعوا فيها وخاصة في العمادية وبرواري العليا والسفلى ودهوك وعقره وزاخو, حيث كانت لهم قراهم المعروفة مثل (سندور في دهوك وبي تنور في برواري العليا) وكانوا في هذه القرى يمتهنون الفلاحة وتربي المواشي وغرس الأشجار ومنهم من عمل بعد ذلك في التجارة والصناعة والحدادة والصياغة وغيرها من المهن [٤] .

فضلا عن ذلك, وعندما بنيت مدينة بغداد سنة ١٤٩ هـ وقصدها الناس من مختلف المناطق وبمختلف اللغات والأديان ومنهم اليهود حيث برز العديد منهم في مهنة الصيرفة والتجارة كما إنهم نالوا حقوقهم المدنية والدينية ومارسوها بحرية مطلقة [١] , وأصبحت لهم في تلك المدة مستوطنة في بغداد ظلت مزدهرة حتى أواخر العصر العباسي , وتولوا مناصب خطيرة في أجهزة الدولة المختلفة حتى سقوط المدينة على يد المغول سنة (١٢٥٨ م) [٢] , وفي زمن العثمانيين وعندما دخل السلطان العثماني سليمان القانوني بغداد عام ١٥٣٤ م كانت مرحلة جديدة لليهود , واخذ العديد منهم يرتقي إلى الوظائف المهمة في الإدارة العثمانية لولايات العراق

كمستشارين ومتصرفين ومنح السلطان عبد المـــــجيد الثاني (١٨٣٩ – ١٨٦١) اليهود حقوقاً متساوية مع بقية رعايا الدولة الأخرى, فتم إلغاء ضريبة الجزية التي كانت مفروضة عليهم وإبدالها بضريبة تعفيهم من الخدمة العسكرية حيث جاءت هذه الحقوق والامتيازات حسب المرسوم الأول (خطي شريف كولخانة) في تشرين الأول ١٨٣٩ وجاء المرسوم الثاني (خط همايون) يؤكد على حق المواطن والالتحاق بالوظائف العسكرية والمدنية وحرية العبادة والمساواة في الضرائب [٣] .

وبحكم اعتلاء السلطان عبد الحميد الثاني(١٨٧٦ – ١٩٠٩) السلطنة وأعلان الدستور العثماني الجديد سنة ١٨٧٦, وتشكيل مجلس المبعوثان حيث أصبح ليهود العراق ممثل عنهم, فتم اختيار التاجر اليهودي(مناحيم صالح دانيال) ممثلاً لليهود وهو أول يهودي يرشح لعضوية هذا المجلس سنة ١٨٧٧، وبعد انقلاب ١٩٠٨ ووصول جمعية الاتحاد والترقي [٤] إلى سدة الحكم صدار المرسوم الجديد الذي أكد على المساواة في الحقوق والواجبات لكل رعايا الدولة العثمانية وأعيد تشكيل مجلس المبعوثان من جديد , وأصبح ليهود العراق (ممثلين اثنان من بغداد واحد لكل من البصرة والموصل[٥]وكان لليهود الدور الكبير في حياة العراق الاقتصادية في فترة الانتداب البريطاني على العراق ١٩٢١–١٩٣٢ وبعد شهر مايس ١٩٤٨ أخذت أعداد يهود العراق بالتناقص اثر قيام الكيان الصهيوني[٦].

أما من الناحية الاجتماعية ، فأن قِدمَ وجود الطائفة اليهودية في العراق وعددها الكبير نسبياً إلى جانب فشل المؤثرات الخارجية الغربية في عزلها عن مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية ، جعل اليهود يعدون أنفسهم دوماً جزءاً متمماً للشعب العراقي[٧]، حيث كانوا يشكلون جزءاً لا يتجزأ من المجتمع ، وكانت ممارساتهم الثقافية والاجتماعية هي ممارسات السكان في مجموعهم وكانت طائفة معربة تماماً ... فقد كان اليهود يتحدثون بالعربية فيما بينهم ، ويستخدمون العربية في شعائرهم الدينية, وكانت حياتهم الاجتماعية هي حياة العرب , ولعل استخدام اليهود في شمال العراق اللغة الكردية وارتداء الزي الكردي المعروف والتداخل معهم في العادات والتقاليد لدليل آخر على استقرار هذه الطائفة حيث تواجدت على أرض العراق [٨].

وتقلد عدد من اليهود بعض المناصب الوزارية في الدولة العراقية فقد أوصى المندوب السامي البريطاني (برسي كوكس) نقيب أشراف بغداد (عبد الرحمن الكيلاني) في رسالة بعث بها إليه في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ باختيار أعضاء الحكومة باختيار أليهودي ساسون حسقيل[٩] وزيرا للمالية[١٠], وانعم البريطانيون على ساسون افندي بوسام, وأصبح يدعى السير ساسون حسقيل وبعد تولي الملك فيصل الأول العرش كان على الدولة الجديدة ان تشرع قانوناً أساسياً لها, فتألفت لجنة لوضع مسودة الدستور وكان ساسون حسقيل من ضمن اللجنة المذكورة , كما له دور كبير في قضية امتياز النفط حيث خولته الحكومة وقت ذاك مفاوضة شركة النفط التركية

في شروط الامتياز وبقي ساسون حسقيل يشغل وزارة المالية خمس سنوات متتالية خلال الأعوام ١٩٢٠- ١٩٢٤, أما مناحيم دانيال فقط اختير عيناً ضمن عشرين عضوا تشكل منهم أول مجلس للأعيان في العراق عام ١٩٢٥, كما اختير ابنه عزرا من بعد ذلك لعضوية المجلس المذكور[١١]ورحب يهود العراق بتأسيس حكومة جديدة تكون تحت الانتداب البريطاني وقد استفادوا من حاجة الإدارة الجديدة الملحة للموظفين في دوائر الدولة حيث أتاح لهم المستولى التعليمي الذي كانوا عليه ومعرفتهم للغات الأجنبية الحصول على الكثير من الوظائف العامة في الجهاز الإداري للدولة العراقية, ولم تقف الأقلية اليهودية عن حدود الترحيب بسلطة الانتداب فقط بل ذهبت إلى تأييد بقاء العراق تحت الحكم البريطاني , وقد التمس ممثلوها من المندوب السامي البريطاني في بغداد اعتبارهم رعايا بريطانيين [٣] .

شهدت الأقلية اليهودية في العراق تطوراً في مختلف نواحي الحياة وكان من ابرز مظاهرها هو ارتفاع معدلات النمو في عدد السكان هذه الأقلية وقد اختلفت الكثير من المصادر التاريخية في تقدير ومعرفة عدد سكان اليهود في العراق فقدر ارنولد ولسون عددهم في العراق سنة ١٩١٩ بحوالي (٨٦,٤٨٨) ألف نسمة من مجموع سكان العراق البالغ (٢,٦٩٤,٢٨٢) مليون نسمة , أي إن نسبتهم كانت ما بين (٢ %) إلى (٢,٥%)[١٢] بينما قدرت سلطات الاحتلال البريطاني سنة ١٩٢٠ عدد اليهود بحوالي (٨٧,٤٨٨) ألف نسمة موزعين بشكل كبير في الولايات العراقية الثلاث وعلى النحو التالي بغداد وفيها (٦٢,٥٦٥) ألف نسمة والموصل وفيها (١٤٠, ٨٣٥) ألف نسمة وفي البصرة بحدود (٥٩,٧٦٥) ألف نسمة , أما البقية فكانوا موزعين على المدن مثل الديوانية وسامراء والشامية والحلة والديلم وكركوك والعمارة والسليمانية واربيل والمنتفق وديالى وكوت العمارة[١٣], أما الإحصاءات التي أجرتها الحكومة العراقية وخاصة إحصاء سنة ١٩٤٧ فقد بلغ عددهم ما يقارب (١١٨) ألف نسمة من مجموع سكان العراق البالغ عدهم (٥ ,٤) مليون نسمة , موزعين على مدن بغداد حيث بلغ عددهم بحدود (٧٧, ٥٤٢) ألف نسمة , بينما بلغ عددهم في مدينة الموصل بحدود (١٠,٣٤٥) نسمة , ومدينة البصرة حيث بلغت أعدادهم بحدود (١٠,٥٣٧) نسمة ومدينة اربيل حيث بلغت أعدادهم بحدود (٣١٠٩) نسمة , وفي مدينة ديالى بلغ (٢٨٥١) نسمة والسليمانية (٢٢٧١) والعمارة(٢١٣١) والحلة (١٨٥٦) والديلم (١٤٤٢) والديوانية (٨٥٢) والمنتفك(٦٥٢) وكركوك (٤٤٢) والكوت (٣٤٩) وكربلاء(٣٩)[١٤] , ومن خلال هذه الإحصائيات يظهر ان يهود العراق قد سكنوا في اغلب المدن العراقية وأهمها , خاصة تلك المناطق التي كانت تتسم بالنشاط الاقتصادي , وكان ذلك ناتج من سياسة التسامح الديني وحرية العمل وفرص العمل المتاحة لهم, خلال فترة السيطرة البريطانية على العراق وفترة الحكم الوطني .

ومن الملاحظ, وبعد قيام الكيان الصهيوني في الخامس عشر من مايس عام ١٩٤٨ , تناقص عدد يهود العراق, حيث اخذ اليهود بالهجرة وبصورة غير شرعية عبر الحدود الغربية والشرقية , اذ قاموا ببيع الكثير من أملاكهم قبل هجرتهم إلى خارج العراق , كما لجأوا إلى تسجيل بعض العقارات باسم أشخاص من المسلمين ممن كانوا أصدقاء لبعض العوائل اليهودية املاً بعودتهم إلى العراق بينما تنازل الكثير منهم عن أملاكهم لرئاسة الطائفة الموسوية , حيث قاموا بإيجارها عن طريق المزايدات العلنية لمن هو مؤجر للعقار , وعينت هذه الطائفة محامياً مسلماً لمتابعة هذه الأمور , كما ان الكثير من أملاك اليهود الذين تركوا العراق لازالت مسجلة بأسمائهم إلى الآن , وتقوم الدولة عبر دائرة الأموال المجمدة في دائرة التسجيل العقاري بإدارة هذه العقارات وتقوم بإيداع إيراداتها في المصارف الرسمية , وأخذت الأعداد بالتزايد وخاصة بعد التسهيلات التي قدمتها الحكومة الإيرانية والدعائية الصهيونية , وتدفقت أعداد كبيرة منهم لاجتياز الحدود الشرقية إلى إيران وبشتى الطرق والوسائل فقامت حكومة (توفيق السويدي) في عهد وزارته الثالثة بفسح المجال أمام اليهود من يرغب بالهجرة وبصورة شرعية , بعد إسقاط الجنسية العراقية عنهم حسب قانون إسقاط الجنسية العراقية في سنة١٩٥٠[١٥], حيث لم يبق منهم سوى (٥٠٠) يهودي يقيم معظمهم في بغداد[١٦]بينما بلغ عددهم في جميع انحاء العراق حسب إحصاء سنة ١٩٥٧ حوالي (٤٩٠٦) موزعين على(١٣٣٦) عائلة أكثرهم في العاصمة بغداد[١٧]ولم يكن لليهود في العراق أحياء خاصة بهم (غيتو) كما هو الحال في أوربا ودول المشرق العربي الأخرى كان بالإمكان إن يعيشوا في أي مكان من المدن العراقية حتى في المدن المقدسة لدى المسلمين ولكنهم كانوا يظهرون ميلا واضحاً للعيش في أماكن بعيدة عن تضييق المهن والحرف[١٨].

ومن خلال هذه الإحصائيات يظهر ان يهود العراق قد سكنوا في اغلب المدن العراقية وأهمها , خاصة تلك المناطق التي كانت تتسم بالنشاط الاقتصادي وكان ذلك ناتج من سياسة التسامح الديني وحرية العمل وفرص العمل المتاحة لهم , خلال مدة السيطرة البريطانية على العراق ومدة الحكم الوطني , وعمل هؤلاء اليهود في التجارة والصياغ والصيرفة وكانت لهم محلات في اسواق تلك المدن [٤].

النشاط الاقتصادي لليهود حتى عام ١٩٥١ : .

النشاط التجاري يعد من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تؤثر في مدى فعالية وديمومة الاقتصاد في أي بلد من البلدان , لذلك فقد ركز اليهود اهتمامهم البالغ في هذا المفصل الحيوي ليس في العراق فحسب بل في جميع دول العالم التي عاشوا فيها , وتجلت موهبة اليهودي في ميدان التجارة منذ نعومة اظافرهم شأنه في ذلك شأن بني جنسه في كل مكان احتل اليهود مكانة خاصة في الحياة الاقتصادية في العراق منذ مئات السنين حيث عملوا في التجارة والصيرفة [١٩],

وأعانهم في أعمالهم تلك هو معرفتهم ببعض اللغات الأجنبية واتصالهم بأقرانهم من اليهود في مختلف بقاع العالم[٢٠].

مما لاشك فيه ان الأمر الذي مكنهم من السيطرة على قطاعي الاستيراد [٢١], فقد عرف اليهود بشدة اهتماماتهم في شؤون التجارة والصيرفة منذ اقدم العصور ، فكان تأثيراتهم واضحة في العراق المعاصر من خلال سيطرتهم على تجارة العراق ، وأمور الصيرفة والقروض ودعم بريطانيا لهم ، فيشير المندوب السامي البريطاني في العراق عام ١٩١٨ في هذا الصدد : " لقد وجهت عنايتي دوماً إلى القيام بدعم ناشط للجماعة التجارية اليهودية كإمكانية ثمينة ذات قيمة سياسية كبيرة ، وفعلت ما باستطاعتي لكي اظهر لهم ثمرة نوايانا في هذه البلاد ستكون لذيذة المذاق ومفيدة لهم، وربما لهم اكثر من أي فئة أخرى "[٢٢]وكانت مقاهي بغداد تزخر في كل مساء بالصبية اليهود الصغار, وهم يحملون في أيديهم اومعلقة في رقابهم رفوف من خشب وعليها أنواع البضائع مثل (الجواريب والمناديل والساعات وأمواس الحلاقة) وهم يتجولون بين الزبائن يحاولون إقناعهم بكل الوسائل لشراء بضاعتهم ويقسمون (بالنبي موسى –ع–) بشان نوعية البضاعة[٢٣],كما إنهم احتكروا التجارة بالبضائع الهامة مثل السجاد والأثاث والأحذية والخشب والثياب والتبغ وغيرها من البضائع[٢٤].

والتجارة بالنسبة إلى اليهودي هي مهنة الحياة التي لا يمكن الاستغناء عنها أبداً وهي وسيلة لجمع الأموال والعيش بترف , واضطر الأمر إلى أن تصبح عملية غش الآخرين من غير بني جلدته عند اليهودي امرأ سهلاً يسيراً فان ذلك ما يجدونه ويرونه في كتبهم فتراهم يحللون أموال كل من خالفهم باستعمال الغش في معاملاتهم لان اليهودي في طبيعته يعشق المادة (المال) ويعمل على الاستحواذ عليها في كل طريقة وسيلة ممكنة[٢٥] .

وكان اليهود يجلبون البضائع ويوزعونها , ويشترون المنتجات المحلية ويصدرونها ويسلفون المزارعين على محاصيلهم , ويقومون بتحويل النقود في داخل البلاد وخارجها , وهم بتلك الاعمال مارسوا مهنة الصيرفة وعلة نطاق واسع لتوفر مقومات العمل الصيرفي فيستطيعون معرفة سعر العملات نتيجة علاقاتهم الواسعة خارج العراق وتواصلهم فيما بينهم من خلال ترابطهم الديني وتحيزهم لابناء جلدتهم وكذلك وفرة السيولة النقدية التي سهلت عليهم وساهمت بنجاح العمل الصيرفي لديهم[٢٦].

وقد برزت فئة التجار من أبناء الطائفة اليهودية في العراق بعد استقرار الأوضاع السياسية (نوعاً ما) في القرن التاسع عشر خاصة بعد ان تولى مدحت باشا ولاية العراق في عام(١٨٦٩–١٨٧٢) واتساع دور البصرة كميناء تجاري مهم بعد افتتاح قناة السويس وتغيير طرق المواصلات التجارية فأصبح دورهم لا يقتصر على السوق العراقية بحسب بل تعداه إلى بلدان الشرق الأقصى[٢٧].

وكان للكثير من اليهود محلات لبيع المواد الغذائية وكانت تسمى محل العطاريات لان أصحابها يقومون ببيع المواد الغذائية والعطور والبهارات وغيرها وكان هؤلاء ينتشرون في بغداد والمدن الأخرى كالبصرة والموصل وخانقين وعقره والديوانية والعمارة والحلة والشامية وغيرها من المدن العراقية التي يوجد فيها اليهود[٢٨].

إن جل اهتمام العطار اليهودي هو كسب الزبائن على حساب الربح القليل والبيع الكثير الذي يوفر الربح المستمر أكثر مما يبيع غيره ومثال ذلك في بغداد كان سعر كيلو السكر هو (١٢) فلس للمفرد بينما كان العطار اليهودي يبيعه بعشر فلوس وربع الشاي الاسطنبولي ب (١٥) فلس بينما كان العطار اليهودي يبيعه ب (١٢) فلس وكان هذا التفاوت في الأسعار بين تسعيرة المسلم واليهودي مثار السؤال بين عامة الناس وبعد فترة من الزمن أجاب اليهودي على سؤالهم (لان اليهودي لم يكن يبيع أسراره لغيره) فانه يبيع أكثر من العطار المسلم وبالتالي فانه يبيع الكيس والصندوق الفارغين (١٠) فلوس , ولما كانت مبيعاته أكثر من العطار المسلم فانه يربح أكثر منه في اليوم الواحد[٢٩]وكذلك الحال مع أصحاب بيع الأقمشة البزازين والذي اشتهر به اليهود في بغداد والمدن الأخرى واحتكروا تجارتها وبيعها في الأسواق فكان المستورد للقماش يهودياً يبيعه للبزاز اليهودي بسعر ارخص[٣٠], وفي بغداد كان التجار اليهود هم الممولين الرئيسين لباقي المحافظات العراقية سواء كانوا من اليهود أو من المسلمين , كما يعود الفضل في سيطرة اليهود على الأسواق التجارية في بغداد والمدن العراقية الأخرى إلى الخبرة التي اكتسبوها في علاقاتهم التجارية والعمل الجدي وغيرها من الصفات التي عرفوا بها, وكذلك معرفتهم في كيفية تيسير الأمور وولعهم بتكديس الأموال واستعدادهم الفطري في التعامل التجاري , كما إن انفتاح السلطات البريطانية في العراق منذ أيام الاحتلال البريطاني على اليهود العراقيين قد أسهم في زيادة تجارة اليهود العراقيين مع التوسع الكبير في التجارة بريطانية في العراق , ووجهت سكرتيرة دائرة الاعتماد البريطاني المس غتروبيل[٣١]بوجوب رعاية أفراد الطائفة اليهودية في العراق وخاصة بعد إن فرضت بريطانيا سيطرتها الكاملة على العراق بعد عام١٩١٧[٣٢], ولذلك فان التجار الأوربيون والشركات التجارية البريطانية كانوا يفضلون التعامل مع غير المسلمين ليس في العراق وإنما في بلدان منطقة الشرق الأدنى وذلك لتحفظ المسلمين وانغلاقهم على أنفسهم كان السبب في ذلك[٣٣].

إن سيطرة التجار اليهود والوكالات اليهودية على معظم حلقات التجارة في العراق وخاصة فيما يتعلق بتجارة الاستيراد والبعض من حلقات التصدير وسيطرتهم على السوق العراقية كان لابد من إن يصاحبها وجود التجار اليهود في غرف التجارة وهيئاتها الإدارية الأمر الذي مكنهم بالتالي من السيطرة على هذه الغرف[٣٤], حيث أصدرت السلطات العراقية في عهد الانتداب البريطاني في سنة ١٩٢٦ القانون رقم (٤٠) والتي أجازت بموجبه تأسيس الغرف التجارية

ونصت المادة الرابعة من الفصل الأول منه(لعموم التجار والصيارفة والمصارف والسماسرة والمقاولين المقيمين في العراق من أي جنسية كانت بالاشتراك في الغرف التجارية)[٣٥] , وفي الرابع من تشرين الأول سنة ١٩٢٦ تأسست غرفة تجارة بغداد التي كانت من أولى الغرف التجارية في العراق[٣٦]وأنشأت تلك الغرفة في بغداد بصفتها العاصمة ومركز الثقل التجاري فضلاً عن وجود التجار والشركات التجارية فيها العراق[٣٧] .

وكما في جدول الآتي الذي يوضح عدد التجار اليهود في الهيئة الإدارية لغرفة تجارة بغداد من عام ١٩٣٥ لغاية عام١٩٥١[٣٨] .

السنة	العدد الاجمالي	عدد المواطنين اليهود	النسبة %
١٩٣٥-١٩٣٦	٢٠	١٢	٦٠
١٩٣٩-١٩٤٠	٢٠	٩	٤٥
١٩٤٠-١٩٤١	٢١	١٠	٤٧,٦
١٩٤١-١٩٤٢	٢١	١٠	٤٧,٦
١٩٤٦-١٩٤٧	١٩	١٠	٥٢,٦
١٩٥٠-١٩٥١	١٩	٧ ثم تقلص إلى ٤	٣٦,٨ ثم إلى ٢١,١

وكان احد أهم الواجبات الملقاة على عاتق غرفة تجارة بغداد والغرف التجارية الأخرى , هو التعريف بالتجارة العراقية ومحاولة نقلها إلى مصاف متقدمة , وكذلك إجراء موازنة بين الصادرات والواردات وزيادة نسبة صادرات العراق إلى الدول الأخرى وخاصة دول الجوار العراقية إلا إن في تلك الفترة لم تكن هذه الحالة موجودة عند الغرف التجارية العراقية , والسبب في ذلك يعود إلى وجود الأعضاء اليهود في هيئات الإدارية للغرف التجارية والذين شجعوا الاستيراد على حساب التصدير واغرقوا السوق العراقية لمختلف البضائع الكمالية والمصنعة والجاهزة والتي لا تخدم تطور الصناعة العراقية ولذلك بقيت هذه السوق مفتوحة أمام البضائع البريطانية[٣٩]وعانى الميزان التجاري العراقي من عجز كبير في المرحلة المحصورة بين أعوام ١٩٢٠-١٩٥٢ بسبب سيطرة التجار اليهود واهتمامهم بالاستيراد حيث إن اغلب المواد المستوردة هي مواد كمالية واستهلاكية وكان بعض من هؤلاء التجار اليهود يقايض ببعض الإنتاج الزراعي المعد للتصدير[٤٠] وهذه المواد المستوردة وخاصة الكمالية منها لا تخدم الاقتصاد العراقي في تلك الحقبة الزمنية وذلك لان المجتمع العراقي كان مجتمعا زراعياً إذا ما قورن بالتطور الحضري حيث شكلت السلع الاستهلاكية نحو ثلثي قيمة واردات العراق بينما وصلت سنة ١٩٤٦ إلى(٥٥,٦ %) وسنة ١٩٥٨ إلى (٤٩,١ %)[٤١].

وتألفت الهيئة الإدارية الأولى لغرفة تجارة بغداد سنة ١٩٢٦ من (١٤) عضواً كان (٩) منهم من اليهود وفاز (المستر راين) مدير البنك ألشاهي بمنصب الرئيس وكذلك كان سكرتير الغرفة

يهودياً أيضا[٤٢], ثم جرى بعد ذلك انتخاب الهيئات الإدارية للغرف التجارية الأخرى المتمثلة بغرفتي تجارة الموصل والبصرة ففي ١٥ تشرين الأول من سنة ١٩٢٦ جرى انتخاب الهيئة الإدارية لغرفة تجارة الموصل فاز برئاستها اليهودي (ساسون سوميح)[٤٣], وفي نفس اليوم تم انتخاب الهيئة الإدارية لغرفة تجارة البصرة وانتخب التجار البصريون أول مجلس إدارة لهم مكون من تسعة أعضاء اثنان منهم من يهود البصرة وهم كل من (حزقيل سوفير و ساسون مرودي) , وفي سنة ١٩٣٥ –١٩٣٦ كانت الهيئة الإدارية لغرفة تجارة بغداد مكونة من (٢٠) عضواً كان عدد الأعضاء اليهود فيها (١٢)عضواً [٤٤], أما أعضاء غرفة تجارة بغداد سنة ١٩٣٦ – ١٩٣٧ للدورة الانتخابية السابعة فعددهم (٢١) عضواً يشغل الأعضاء اليهود (١١) من ضمهم الرئيس الثاني والعضو الاستشاري ومعاون السكرتير و(٨) أعضاء موزعين على مختلف اللجان كاللجنة المالية ولجنة الكفالات والـشهادات ولجنة الكشف والتسعير[٤٥], وأما الدورة الانتخابية الحادية عشر سنة ١٩٤١ لغرفة تجارة بغداد فكانت تتكون من ٢١ عضواً بضمنهم عشرة من اليهود وبالنسبة إلى عدد أعضاء اللجنة الإدارية لغرفة تجارة بغداد لسنة ١٩٤٦ – ١٩٤٧ فكانت مكونة من (١٩) عضواً منهم (٩) اليهود[٤٦]إلا إن التجار اليهود فقدوا السيطرة على غرفة تجارة بغداد بعد تأسيس الكيان الصهيوني في ١٥ مايس ١٩٤٨ نتيجة زيادة نسبة الهجرة اليهودية غير الشرعية من العراق وبخاصة التجار وأصحاب رؤوس الأموال ولم يبق احد من التجار اليهود في الهيئات الأدارية بعد عام ١٩٥١[٤٧], وكانت الشركات والوكالات التجارية الصهيونية التي اهتمت بالاستيراد قد عملت في[٤٨] :

١. قطاع السيارات
٢. قطاع الأقمشة
٣. قطاع المواد الغذائية
٤. قطاع دور اللهو والسينما
٥. قطاع المشروبات الكحولية
٦. قطاع المواد المنزلية والشخصية
٧. قطاع البناء والانشاءات
٨. قطاع الأدوية والصيدليات

أما الشركات والوكالات التي اهتمت بالتصدير فقد اقتصر عملها على :

١.التبوغ ٢ .الحبوب ٣. التمور

وكانت هناك شركات تقدم خدمات إلى التجار[٤٩] .

ويرينا الجدول الآتي مدى النفوذ الذي مثله يهود العراق في الحياة التجارية والاقتصادية العراقية .

قبل الحرب العالمية الثانية :

كانت (٩٥ %) من واردات العراق بيد اليهود .

كانت (٩٠ %) من عقود العراق بيد اليهود .

كانت (١٠ %) من صادرات العراق بيد اليهود .

وخلال الحرب العالمية الثانية[٥٠] :

كانت (٨٠ %) من واردات العراق بيد اليهود .

كانت (١٠ %) من عقود العراق بيد اليهود .

كانت (٥ %) من صادرات العراق بيد اليهود .

وبعد الحرب العالمية الثانية :

كانت (٥٠ %) من واردات العراق بيد اليهود .

كانت (٢ %) من عقود العراق بيد اليهود .

كانت (٢ %) من صادرات العراق بيد اليهود .

اما بعد عام ١٩٤٨ :

كانت (٢٠ %) من واردات العراق بيد اليهود .

كانت (٥ %) من عقود العراق بيد اليهود .

كانت (٢ %) من صادرات العراق بيد اليهود.

وعمل اليهود مرابين يقرضون أهل البلاد الذين كانوا يجهلون التعامل مع البنوك الأوربية , كما كانت لليهود مصارف كبيرة مثل (بنك زلخة وبنك كريدت وبنك ادورد عبودي) واحتكروا تجارة أهم البضائع في أسواق العراق كصناعة (البسط والحصران) والأثاث والآجر والأحذية والأخشاب والأدوية والأسلحة والأقمشة والتبغ , وسيطروا على نسبة كبيرة من الصادرات والواردات , وكان اكبر الشركات في بغداد (شركة خضوري وعزرا مير لاوي) أصحابها الوكلاء الوحيدون لاستيراد دهون وشحوم شركة (موبيل اويل) الأمريكية بفروعها في البصرة والموصل وكركوك , وقد شكل اليهود غالية تجار سوقي (الشورجة ودانيال) في بغداد , وقد كانت البصرة التجمع الحضري الثاني في العراق , حيث كانوا يمارسون منهم الحرة في التجارة والصناعة والصياغة وغيرها , انقسمت الطائفة اليهودية كأي أقلية دينية في العراق إلى فئات طبقية مختلفة ويمكننا أن نميز ثلاث طبقات لليهود الطبقة الأولى وتضم عدداً من الأسر الغنية المعروفة بثرائها ومركزها في المجتمع وعلاقاتها الشخصية بأهل البلاط من إقطاعيين وذوي نفوذ وسياسيين ومن هؤلاء أسرة (اليعازر خضوري) واسرة (ال دنكور) واسرة (ال دانيال)وأسرة (ال ساسون) وتحت هذه الدائرة تأتي الطبقة الثانية حيث نجد عددً لا بأس به من الرجال الأغنياء في تجارة الورق والمستلزمات الطباعة مثل (الياهو عزرا دنكور) وفي تجارة المفروشات والسجاد الإيراني نجد

(ابراهيم يوسف زلخة واسحاق عبودي حييم) وفي تجارة الأخشاب نجد (خضوري مراد شكر ومير طويق) وفي تجارة استيراد الدهون وأدوات السيارات نجد (ابراهيم شفيق وعزرا مير لاوي) وفي مهنة الصيرفة برز منهم (حسقيال الياهو) وفي تجارة تصدير التمور نجد منهم (افرايم حسقيل افرايم)ومن الصاغة اليهود نجد (خضوري نسيم شهرباني)[٥١] .

إن التاريخ الاقتصادي لليهود ارتبط بشكل عام بمهن معينة مثل التجارة والربا والزراعة إلا إن مهنة التجارة كانت هي المفضلة إليهم وتركهم لمهنة الزراعة وذلك الأسباب الآتية :-

١- إن اليهود كانوا مضطرين إلى بيع أراضيهم الزراعية لأنهم كان محرماً عليهم استئجار وأرقاء من غير اليهود بزراعة الأرض كما حرمت عليهم الشريعة الصهيونية (اليهودية) استئجار أرقاء يهود وبالتالي فان عملية الزراعية عملية غير مثمرة إلى اليهودي[٥٢].

٢- إن تحريم العمل يوم السبت على اليهودي وتحريمه يوم الأحد على المسيحي جعل من المستحيل التعاون بينهما لان ذلك يعني إجازة لمدة يومين في الأسبوع الأمر الذي يجعل النشاط الزراعي غير مربح بالنسبة إلى اليهودي[٥٣].

٣- هنالك تحريمات دينية وتعاليم يهودية بخصوص الربا ضرب اليهود بها عرض الحائط واصدر حاخاماتهم فتاوى تبرر مواقفهم وتضفي عليها الشرعية[٥٤].

واستغل يهود العراق الأوضاع السياسية غير المستقرة , والتخبط الإداري وحالة الفوضى التي سادت العراق عقب الانسحاب العثماني , ومحاولة بريطانيا فرض سلطاتها على البلاد خلال فترة الانتداب البريطاني على العراق وعدم وجود القوانين والأنظمة التي تحدد ملكية الأراضي , تحقيقاً لمآربها الخاصة في السيطرة على الأراضي وخاصة تلك التي تقع على جانبي نهر الفرات وتحقيقاً لشعار (من الفرات إلى لنيل أرضك يا إسرائيل)[٥٥] .

واستخدم اليهود كل إمكانياتهم وطرقهم الخاصة وأساليبهم ووسائلهم الخبيثة من اجل السيطرة على الأراضي الزراعية واتبعوا لذلك الكثير من الطرق منها :-

١- إغراء الكبار من أصحاب صنع القرار في الدولة العثمانية للحصول على الأراضي الأميرية وعبر مزايدات وهمية لم يطلع عليها العامة وبخاصة شاغلي تلك الأراضي من القبائل والذين فوجئوا بسندات تملك لأراضيهم يد اليهود .

٢- إغراق المزارعين المسلمين بالديون عن طريق الربا مستغلين حاجتهم إلى المال لشراء الأسمدة والبذور الزراعية ولان الإنتاج الزراعي للمزارعين لا يستطيع ان يسدد ديون المرابين اليهود لذلك لم يكن أمامهم إلا قبول مشاركة المرابي اليهودي في أرضهم وبهذه الطريقة حصل كبار المرابين اليهود على الأراضي الزراعية في مدن مثل الديوانية والشامية والكفل والحلة والهندية والمحاويل والدليم[٥٦].

٣- تشجيع المصارف اليهودية ودعمها وإسنادها لليهود العراقيين لشراء الأراضي الزراعية بصورة خاصة ومن تلك المصارف (مصرف زلخة ومصرف كرديت) .

٤- استغلال القوانين والأنظمة التي شارك في صياغتها وتشريعها كبار الموظفين اليهود والتي شرعت بقصد خدمة القطاع الزراعي في العراق وقد استفاد الملاكون وأصحاب الأموال اليهود من تلك القوانين كانت للملاكين وأصحاب الأموال اليهود[٥٧].

ولذلك فان أسلوب الربا الذي مارسه اليهود جعل الأرض ارخص وأسهل في الحصول عليها من العقارات في المدن ويعود ذلك إلى جهل المزارعين وحاجاتهم الماسة إلى الأموال وابرز من ملك من الأراضي الزراعية في المدن العراقية هي عوائل (عقيرب ويهودا وثورائيل وشوع وخزمة ودانيال وخلاصجي ووذن إسحاق موشي وإسحاق هارون) وتعد عائلة (خلاصجي) من أشهر العوائل اليهودية التي امتلكت الأراضي الزراعية التي اختصت في زراعة وإنتاج الشلب في مدينتي الديوانية والشامية , أما بالنسبة لملكية العقارات فقد جاء اهتمام اليهود في العراق بشراء العقارات الكبيرة في مدن العراق التي يسكنون فيها وبخاصة العاصمة بغداد وكذلك مدن الموصل والبصرة والحلة والديوانية واقضيتها والقصبات التابعة لها مثل الشامية والهندية والمحاويل والكفل والهاشمية وهاجر قسم منهم إلى مدن العمارة وقلعة صالح وامتلكوا فيها عقارات أيضا[٥٨].

وكان اغلب مالكي العقارات من اليهود في بغداد والمدن العراقية الأخرى هم من التجار والملاكين اليهود المعروفين[٥٩] وأسهمت مجموعة من أصحاب روؤس الأموال اليهودية كالتجار والملاكين اليهود في تنفيذ مشروع (بغداد الجديدة) لإنشاء مدينة عصرية على غرار مدينة مصر الجدية في القاهرة عند الأطراف الجنوبية لمدينة بغداد وتم لهذا الغرض إنشاء شركة بغداد الجديدة برأس مال قدره (مليون) دينار عراقي أسهمت بها (١٤٣) يهوديا من كبار الملاكين وكان نصيب رأس المال اليهودي (٧٢) بالمائة من رأس مال الشركة فاستطاعوا شراء ارض منبسطة واسعة بلغت مساحتها (الآلاف) الدونمات إلا أنهم لم يكملوا المشروع وذلك بسبب تزايد الهجرة اليهودية من العراق واضطروا إلى بيع حصصهم إلى احد المقاولين المسلمين وهو جاسم السامرائي وكان في السابق وكيلاً لأعمال ياسين الهاشمي, وقد مارس اليهود دورا كبيرا في عدم تحويل رأس مال تجاري إلى رأس مال الصناعي وتهريب الأموال والإرباح إلى الخارج دون الإسهام في تطوير الصناعة الوطنية [١] والتي تسهم في تقدم الاقتصاد الوطني في زيادة واردات الدولة , كما أسهمت الشركات الأجنبية العاملة في العراق في ذلك وأشرفت على تصدير الإنتاج الزراعي إلى الخارج وحرمان الأسواق المحلية منها ومن ابرز هذه الشركات شركة (اندرو وير) والتي كان يديرها اليهودي صالح جرجيس ووكيل إعمالها في بغداد عبد الهادي الجلبي والشركة الإفريقية الشرقية حيث اهتمت هاتان الشركتان بتصدير الحبوب إلى بريطانيا والى الولايات المتحدة الأمريكية والى الدول الأخرى[٦٠] .

النشاط المصرفي والمصارف والشركات اليهودية:

كان لليهود مجموعة من المصارف الأهلية في مدينة بغداد والمدن العراقية الاخرى ولا سيما في المدة (١٩٣٠-١٩٥٠) وهذه المصارف هي[٦١]:-

١- مصرف ادور عبودي .

٢- مصرف كريدت بنك .

٣- مصرف خضوري زلخة .

٤- مصرف سلمان زلخة .

وكان المفترض بالمصارف الأجنبية العاملة في العراق المساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي فيه خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين بما ترتب عليه من واجبات في تحويل مشروعات التنمية الاقتصادية وخاصة المشروعات الصغيرة والمساهمة في زيادة رؤوس الأموال لهذه المشروعات أو المعامل , والمساهمة في زيادة معدل الادخار ومتابعة استخدامه وقبول الودائع من التجار وأصحاب رؤوس الأموال والصناعيين بمختلف أنواعها (جارية – توفير – ثابتة) والتي في الوقت نفسه مصدر من مصادر تمويل عملية التنمية بكل جوانبها الزراعية والصناعية والاقتصادية[٦٢]. اذ اخذ النشاط المصرفي يتسع بين صفوف كبار الصيارفة اليهود في العراق لأخذ زمام المبادرة والدخول في تنافس مع فروع المصارف الأجنبية فيها , فكان الصيرفي (خضوري عبود زلخة) أول المتحمسين لتأسيس أول مصرف أهلي عراقي في بغداد وكان ذلك في عام ١٨٨٩ , وذلك عندما تأكد من استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية وزيادة النشاط المالي في الأسواق التجارية في العراق , وكانت عائلة(خضوري عبود زلخة), لا تمتلك أكثر من (مئة) جنيه إسترليني في ذلك العام , ومع ذلك عد مصرف (خضوري عبود زلخة) من مصارف الدرجة الأولى في العراق حيث أجيز قانوناً بموجب قانون مراقبة المصارف رقم (٦١) لسنة ١٩٣٨[٦٣]

وافتتح فروعاً له في بيروت ودمشق والقدس والإسكندرية[٦٤], بلغت سيولة المصرف النقدية بحدود (٦٠) ألف دينار عراقي وكان ذلك في عام ١٩٤٣ , ليزداد هذا المبلغ في عام ١٩٤٥ ليصل إلى (١٠٠) ألف دينار عراقي , في حين بلغت ودائع المصرف في بغداد عام ١٩٤٧ ما قيمته (١,٢١٨,٧١٩) دينار عراقي , في الوقت الذي حدد فيه القانون المذكور إن لا يتجاوز نسبة الودائع ثلاثة أضعاف رأس مال المصرف أي (٨٠٠) ألف دينار عراقي , فيما احتفظ المصرف بمبالغ احتياطية بلغت بحدود (١,٢٣٩,١٩٨) دينار عراقي , دون علم وزارة المالية ومديرية ضريبة الدخل وشعبة مراقبة المصارف العامة ارتكابه مخالفات قانونية تمثلت في عدم إبلاغ السلطات المختصة بالموجودات المالية للمصرف من رأس مال وسيولة

نقدية , فضلاً عن التهرب من دفع الضرائب , وفي عام ١٩٤٨ ازداد ممتلكات المصرف حتى أصبحت تقارب أل (١٠) مليون دينار عراقي[٦٥].

مارس هذا المصرف دور المفكر والمسير لأعمال التهريب حيث اختص في تهريب الأشخاص والبضائع والنقد الأجنبي من العراق إلى الخارج لاسيما إلى فلسطين عن طريق لبنان بواسطة سماسرة منتشرين في أماكن متعددة بعد إنشاء (الكيان الصهيوني) في عام ١٩٤٨ , كما اختص المصرف في إدارة شبكة من التجسس الصهيوني في العراق عن طريق استخدام مجموعة من النساء الجميلات بصفة موظفات مختصات في جمع المعلومات إلى جانب عدد من الموظفين الماهرين في هذا الجانب , حيث اختصوا في جمع المعلومات السياسية والاقتصادية وعن رجال الدولة والقوات المسلحة وكبار قادتها , فضلاً عن إسهام المصرف في التبرعات المالية لصالح صندوقي (الكيرن كايميت والكيرن هايسود) الصهيونيين بالعملة الصعبة هو ما كان يشكل ضرراً كبيراً على موجود العملات الأجنبية في داخل البلاد وذلك لشراء الأراضي في فلسطين لصالح الوكالة اليهودية في القدس , أو لصالح أشخاص موجودين آنذاك في العراق , وقد أوقع المصرف نفسه في مراقبة الأجهزة الأمنية في العراق وسوريا لأنها كانت تتعامل بصورة علنية عبر دوائر البريد والكمارك والمكوس العراقية , حيث عثرت مديرية الشرطة العامة في العراق على ما يثبت ذلك , كما استطاع مصرف زلخا السيطرة على اقتصاديات كل من العراق وسوريا ومصر عبر الشركات الخاصة بالاستيراد ونقل المواد الغذائية وحركة التهريب واحتكار السلع وفرض الأسعار المناسبة حسب مقتضيات الأوضاع السياسية والاقتصادية للعراق الدول التي ذكرناها[٦٦] .

وفي ١٣ ايلول عام ١٩٤١ تأسس في بغداد مصرف يهـودي آخر باسم مصـرف (ادوار عبود) بموجب الإجازة المرقمة (٣٨) ووفق المادة (٤) من قانون مراقبة المصارف رقم (٦١) لسنة ١٩٣٨ وبرأسمال (٥,٥٠٠) دينار عراقي وبمبلغ احتياط قدره (٢٠) الف دينار عراقي , وعد المصرف من مصارف الدرجة الأولى بموجب القانون المذكور أعلاه , ومارس مختلف أعمال الصيرفة , وكان لهذا المصرف نشاطات متعددة في العاصمة بغداد وبعض المدن العراقية الأخرى مثل الموصل والبصرة , كما أسس اليهودي (الياهو صالح جوري) مصرفان الأول باسم (كريت بنك) بحسب الإجازة المرقمة (٢١) والمؤرخة في ٢٥ تموز عام ١٩٤٥ , والثاني باسم شريكيه (يوسف نسيم ناثان ومنشي ابراهيم كاشي) بالرقم (٣٩) في ٢٥ تموز عام ١٩٤٥ ايضاً , مارس المصرف الأول مختلف أصناف العمل المصرفي والتجاري , كما انه لم يهملْ جانب التسليف وشراء الأراضي الزراعية والبساتين مستغلين حاجة المزارعين المادية , وخـاصة في منطقة هيـت التابعة إلى لواء الديلم (مدينة الرمادي)[٦٧].

فضلاً عما ذكرنا من مصارف , هناك مصارف أخرى لليهود كانت تعمل في العاصمة بغداد مثل مصرف (مئير الياهو عقيبة) و مصرف (سلمان هارون زلخة) وكانت المصارف وشركات الصيرفة حتى عقد الثلاثينات من القرن المنصرم أكثرها يهودية , ثم ما لبث المسلمون ان دخلوا هذا الجانب من الاقتصاد لا سيما بعد أحداث مايس عام ١٩٤١ وأحداث عام ١٩٤٨[٦٨].

ومن المصارف اليهودية التي كان لها دور مؤثر في مجال الصيرفة في العراق هو مصرف (ايسترن بنك لمتيد الشرقي) الذي كان يرأسه البريطاني (ج . س حسقيل اليهودي) فقد كسب المصرف ثقة الدولة العراقية , إذ كان الملك فيصل الأول كثيراً ما يقترض منهم بفوائد وصلت في بعض الأحيان إلى (٧٥ %) لكل ثلاثة أشهر لتغطية نفقاته ونفقات العائلة المالكة وسفراته الخارجية , كما انه كثيراً ما كانت تسد النقص الحاصل في الخزينة الخاصة[٦٩] .

كما الحق الصرافون اليهود والمصارف والشركات اليهودية ضرراً بالغاً بالاقتصاد الوطني عبر تهريبهم من دفع ضريبة الدخل المحدد بموجب قانون مراقبة المصارف رقم (٦١) لسنة ١٩٣٨ , وذلك بخلق ذرائع عديدة أنكروا فيها مزاولة المهنة أو جمدوا نشاطهم أو تحايلوا على القانون المنصوص عليها في القانون المذكور على اعتبار إنهم لا يقبلون الودائع القصيرة أو الطويلة الاجل إلى جانب بيع وشراء الحوالات التي توفر نسب خاصة من هذه التعاملات تدخل على شكل فائدة للصرافيين والمصارف اليهودية المتعامل بها . وتمثل المخالفات الخاصة بالمصارف والصرافين اليهود بقبول ودائع تجاوزت النسب المقررة فوصل حد تجاوز احد المصارف باستقبال ودائع تجاوزت ثلاثة أضعاف رأسمال المصرف , وتمثل ذلك في الصراف (روبين يهوذا زلوف) الذي بدأ عمله في الأول من نيسان عام ١٩٤٦ , وقد سجل بذلك مخالفة صريحة للقانون من اجل استثمار الأموال لأغراضه الشخصية التي تعود عليه بالنفع الخاص[٧٠].

كما قدمت المصارف وشركات الصيرفة اليهودية خدمات كبيرة لبني قومها في دعم أعمالهم وإسنادها وتعزيزها بطرق شتى عبر التسليف أو تقديم الضمانات أو الكفالات المطلوبة لهؤلاء أو فتح الاعتمادات دون إن يكون لهم رصيد وتسهيلات أخرى لم يحظ بها غيرهم من التجار من المسلمين والمسيحيين , وبذلك ازداد رقي التجار اليهود على أقرانهم من بقية التجار العراقيين وزاد نفوذهم وسيطرتهم على التجارة الخارجية والداخلية عبر صلاتهم بالشركات الأجنبية والتجار اليهود من أصول عراقية في الخارج , والتحكم بالأسعار وبالتالي التحكم بالسوق العراقية[٧١] .

ووصل الأمر في سيطرة المصارف وشركات الصيرفة اليهودية على السوق العراقية في هذه المرحلة إلى توقف النشاط المصرفي في يوم السبت من كل أسبوع حيث يعطل اليهود أعمالهم , وتكاد تكون الأعمال التجارية والصيرفية وكأنها أصابها الجمود حتى إن الكثير من التجار

المسلمين وأصحاب رؤوس الأموال لا يتوجهون إلى أعمالهم إدراكاً منهم إن الحركة التجارية والمالية تكاد تكون متوقفة في ذلك اليوم , ويدل ذلك على مدى سيطرة رؤوس الأموال والمصارف اليهودية على حركة تدأول الأسهم ورؤوس الأموال في الأسواق العراقية[٧٢] .

ومن هنا يستنتج الباحث إن التجار والصيارفة اليهود قد سيطروا بشكل واضح على أهم فروع التجارة والصيرفة والتامين , فضلاً عن التجار العامين ووكلاء العمولة أو(القومسيون) أما بقية التجار والعاملين في الصيرفة فقد كانت موزعة بين المسلمين والمسيحيين , ولكن كانت الفجوة المالية بين قدرات أغنياء اليهود من التجار والصيارفة وأغنياء المسلمين كبيرة لصالح اليهود .

استمر دور اليهود المؤثر في الحياة الاقتصادية ، حيث ساهمت مؤهلاتهم في بروز هذا الدور من خلال معرفتهم باللغات الأوربية ، وإلمامهم بالحساب ، وهم بذلك قد سيطروا على واردات العراق فكان بيدهم(٩٥%) منها، في حين كان بحدود(١٠%) من صادراته ولم تختلف هذه السيطرة كثيراً بالنسبة للعقود التجارية باحتكارهم (٩٠%) منها ، وبرزت الشركات اليهودية في السوق العراقية على نحو واضح إلى أن تم تشريع قانون إسقاط الجنسية عن اليهود لمن يرغب في ترك العراق .

الخاتمة:

ان الطائفة اليهودية في العراق كأقلية دينية لعبت دورا بارزا طيلة تاريخ العراق فهي من اقدم الطوائف اليهودية بالعالم وتعود جذورها الى فترة السبي البابلي وهى مرحلة تميزت بكثير من الخصائص ، ففيها استقر اليهود في وسط السهل الممتد بين نهرى دجلة والفرات واسسوا العديد من القرى وحفروا القنوات وشبكات الري كما كان لليهود في العراق دورا بارزا ومساهمة فعالة في مختلف جوانب الحياة ففي مجال النشاط الاقتصادي اتجه يهود العراق في فترة الحكم العثماني الى مزاولة التجارة بمختلف جوانب الحياة ففي مجال النشاط الاقتصادي اتجه يهود الع راق في فترة الحكم العثماني المزاولة التجارة بمختلف انواعها وبرعوا فيها لمعرفتهم للعديد من اللغات الاجنبية بالإضافة الى سيطرتهم على الغرف التجارية وامتهانهم لبعض الحرف اليدوية.

وبعد انتهاء الحكم العثماني وفي بداية الانتداب البريطاني كان لليهود دور كبير في الحياة الاقتصادية فعملوا كدائنين بمبالغ صغيرة لأهل البلاد الذين كانوا يجهلون بأساليب البنوك الاوربية ،كما انهم سيطروا على نسبة كبيرة من تجارة الصادرات والواردات واحتكروا تجارة اهم البضائع بأسواق العراق ، واسسوا الشركات والوكالات التجارية وعملوا في مجال الصيرفة وتبادل العملات والربا والرهونات فضلا عن استثمارهم للأراضي الزراعية والعقارات.

مما لاشك فيه ان النشاط التجاري يعد من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تؤثر في مدى فعالية وديمومة الاقتصاد في أي بلد من البلدان , لذلك فقد ركز اليهود اهتمامهم البالغ في هذا المفصل

الحيوي ليس في العراق فحسب بل في جميع دول العالم التي عاشوا فيها , وتجلت موهبة اليهودي في ميدان التجارة منذ نعومة اظافره شأنه في ذلك شأن بني جنسه في كل مكان [٧٣١] احتل اليهود مكانة خاصة في الحياة الاقتصادية في العراق منذ مئات السنين حيث عملوا في التجارة والصيرفة , وأعانهم في أعمالهم تلك هو معرفتهم ببعض اللغات الأجنبية واتصالهم بأقرانهم من اليهود في مختلف بقاع العالم

ومن جانب آخر اخذ النشاط المصرفي يتسع بين صفوف كبار الصيارفة اليهود في العراق لأخذ زمام المبادرة والدخول في تـــنافس مع فـــروع المصـارف الأجنـبية فيها , فـــكـان الصيرفي (خضوري عبود زلخة) أول المتحمسين لتأسيس أول مصرف أهلي عراقي في بغداد وكان ذلك في عام ١٨٨٩ , وذلك عندما تأكد من استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية وزيادة النشاط المالي في الأسواق التجارية في العراق , وكانت عائلة(خضوري عبود زلخة), لا تمتلك أكثر من (مئة) جنيه إسترليني في ذلك العام , ومع ذلك عد مصرف (خضوري عبود زلخة) من مصارف الدرجة الأولى في العراق حيث أجيز قانوناً بموجب قانون مراقبة المصارف رقم

(١) غادة حمدي عبد السلام , اليهود في العراق ١٨٥٦– ١٩٢٠ , القاهرة , مطبعة مكتبة مدبولي , ٢٠٠٨ , ص٥. ؛ سعد سلمان المشهداني , تاريخ الطائفة اليهودية في العراق , مجلة مسارات , العدد ١٣ , السنة الرابعة , ٢٠٠٩ , ص٢٨.

[١] محمد سعيد الطريحي , ذو الكفل سيرته ومشهده في بابل , مجلة الموسوم , العددان الثاني والثالث , السنة الاولى , ١٩٨٩؛ يوسف رزق الله غنيمة، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق، ط٢، لندن، دار الوراق للنشر، ١٩٩٧، ص٦٦ .

(٣) احمد سوسة , ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق , مركز الدراسات الفلسطينية , مطبعة اسعد , بغداد ١٩٧٨ , ص ٢٥.

(٤) سعد سلمان المشهداني , المصدر السابق , ص ٣٢٨.

(٥) فاروق عمر فوزي , لمحات تاريخية عن أحوال اليهود في العصر العباسي ٧٥٠–١٢٥٨ , مجلة الدراسات الفلسطينية , بغداد , ١٩٨٧, العدد , ١٠٢, ص٨١,

(١) فيليب حتي , تاريخ العرب , ج٢ , القاهرة , د مط , ١٩٤٦ , ص٤٤٩ .

(٢) ماريون وفلسيون , أنبياء في بابل , ترجمة ناجي الحديثي , مجلة آفاق عربية , بغداد , ١٩٨٢ العدد ٧ , سنة ١٩٨٢ , ص٢١ .

(٣) ترجع جذور جمعية الاتحاد والترقي الى عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١–١٨٧٦) وكان نشاطها يقتصر على اصدار الصحف التي كانت تتمتع بحقوق خاصة، عن طريق دوائر البريد

الاجنبية الموجودة في الدولة، وكانت هذه الدوائر تتمتع بحرية خاصة، وكانت جمعية الاتحاد والترقي في بداية امرها فرعا لحزب تركيا الفتاة الذي تأسس على ايدى الترك المتشبعين بالافكار الفرنسية بزعامة (احمد رضا بك) وكانت هذه الجمعية سرية، ولهذا يمكن القول، إن جمعية الاتحاد والترقي تشكلت عام ١٨٨٩ للقضاء على السلطان عبد الحميد بزعامة رجل ماسوني الباني هو (إبراهيم تيمو) المعروف بأدهم، وان هذه الجمعية تبدو في تشكيلها الداخلي تحالفا يهوديا تركيا مزدوجا، فالأتراك يمدونها بالمادة العسكرية ويمدها اليهود بالمال والعقل المدبر ... للمزيد ينظر: هدى درويش، العلاقات التركية – اليهودية وأثرها على البلاد العربية،ج١، دمشق، دار القلم،٢٠٠٢، ص١٠٣ ؛ احمد نوري النعيمي، اثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، بغداد, مركز الدراسات الفلسطينية،١٩٨٢، ص٣٣.

(٥) خلدون ناجي معروف , الأقلية اليهودية في العراق بين ١٩٢١-١٩٥٢ , مركز الدراسات الفلسطينية , داد , ١٩٨٥ , ص٤١.

(٦)المصدر نفسه ,ص ٤٣ .

(٧)علي إبراهيم عبده وخيرية قاسمية، يهود الأقطار العربية، بيروت، مركز الأبحاث، ١٩٧١، ص٥٦

(٤) صالح حسن عبد الله , تهجير يهود العراق ١٩٤١- ١٩٥٢ , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة تكريت , كلية الآداب , ٢٠٠٣ , ص٢٤ .

(٩)ولد ساسون حسقيل بن شلومو بن عزرا بن شلومو بن داوود في بغداد في السابع عشر من آذار عام ١٨٦٠ وكان ينتمي إلى عائلة يهودية معروفة بالثروة والجاه , وكان أبوه من رجال الدين المتفقهين بتعاليم الديانة الموسوية ,تلقى ساسون تعليمه في مدرسة الاليانس , ثم قصد استانبول في أوائل عام ١٨٧٧ , حيث انتمى إلى المدرسة السلطانية في (غلطة) من أحياء العاصمة التركية , وبعدها سافر إلى فيينا في النمسا حيث اكمل دراسته الجامعية , وفي عام ١٨٨٥ عاد إلى العراق وعين ترجماناً لولاية بغداد , وفي عام ١٩٠٨ انتخب عضواً في مجلس النواب العثماني , عين وزيراً للمالية في أول حكومة تشكلت في العراق برئاسة السيد عبد الرحمن النقيب عام ١٩٢١ , لمزيد من التفاصيل ينظر : خلدون ناجي معروف , الأقلية اليهودية في العراق ١٩٢١-١٩٥٢, رسالة ماجستير , جامعة عين شمس , كلية الآداب , ١٩٧٢ , ص ٦٩.

(١٠)علي الوردي , لمحات اجتماعية عن تاريخ العراق الحديث , ج٤ , بغداد , ١٩٦٨ , ص ٣٠١

(١١)عبد الرزاق الحسني , تاريخ الوزارات العراقية , ج٢ , ص٦ .

(١٢)احمد عبد القادر القيسي , ,الدور الاقتصادي لليهود في العراق ١٩٢٠-١٩٥٢,الجامعة المستنصرية ,بغداد ١٩٨٨, ص ٩ .

(١٣)المصدر نفسه, ص ١١ .

(١٤)صباح عبد الرحمن , النشاط الاقتصادي ليهود العراق ١٩٧١-١٩٥٢، بغداد , بيت الحكمة،٢٠٠٢, ص ٣٧ .

(١٥)يمثل قانون إسقاط الجنسية منعطفا مهما للطائفة اليهودية في العراق.ولأهمية هذا القانون وخطورة القضية التي عالجها، لابد من التوقف عند كل مرحلة من المراحل التي مر بها، ابتداءً من المقدمات التي سبقت القانون مروراً بالحكومة التي وضعته، ومجلس الأمة العراقي (النواب – الأعيان) اللذين اقراه، وردود أفعال الصحافة العراقية إزاءه، وتعامل الطائفة اليهودية معه ومقدار الاستجابة له وما ترتب على ذلك من ردود أفعال صدرت عن الحركة الصهيونية. ويعني إسقاط الجنسية Denationalization ، تجريد الشخص من جنسيته عقابا على أعمال قام بها مخالفة لبعض أحكام الدولة التي يحمل جنسيتها، وتسقط الجنسية عن حاملها للأسباب الآتية :

١.اذا حكم عليه بإحدى الجرائم المرتكبة ضد امن الدولة .

٢.إذا انتمى إلى جمعية قامت بمؤامرة أو اعتداء على أمن الدولة .

٣.إذا انتمى إلى جمعية سياسية منحلة أو غير مرخص لها أو حكم عليه بنشاط لمصلحة هذه الجمعية .

٤.إذا قبل وظيفة في دوائر دولة أجنبية احتفظ بها رغم إنذاره بوجوب التخلي عنها ضمن مهلة معينة .ينظر : عبد الوهاب المسيري , الأقليات اليهودية بين التجارة والادعاء القومي , القاهرة , معهد البحوث والدراسات العربية , ١٩٧٥ , ص٢٢.

(١٦)صباح عبد الرحمن ,المصدر السابق , ص ٣٩ .

(١٧)عبد الوهاب المسيري , المصدر السابق , ص٢٣.

(١٨)خلدون ناجي معروف , المصدر السابق , ص٤٩.

(٤) يوسف رزق الله غنيمة , المصدر السابق , ص ١٩٦ .

(١٩)احمد عثمان , تاريخ اليهود , ج٢ , ط٢ , القاهرة , مكتبة الشروق , ٢٠٠٢ , ص ١٦٩-١٧٠ ؛ علي كامل حمزة , الأقلية اليهودية في لواء الحلة ١٩٢١-١٩٥٢ دراسة تاريخية لأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية التربية، ٢٠٠٩, ص ٧٢ .

(٢٠)عصام جمعة احمد المعاضيدي , الصحافة اليهودية في العراق , ط ١ , القاهرة , الدار الدولية للاستثمارات الثقافية , ٢٠٠١ , ص٢٧ .

(٢١)كاظم النصيري الواسطي , المسلمون والصهيونية – دراسة فكرية تاريخية سياسية في الوثائق الصهيونية والدولية , ط١ , قم , مطبعة قلم , ٢٠٠٥ , ص ١٤٣.

(٢٢)حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية، ترجمة عفيف الرزاز، ط١، ج١، قم، مطبعة منشورات فرصاد، ٢٠٠٦،ص ٢٨٤ .

(٢٣)فخري الزيدي , بغداد من سنة ١٩٠٠ – ١٩٣٤ .., ج١ , بغداد , مطبعة دار الحرية للطباعة , ١٩٩٠ , ص ١٥٧٦ .

(٢٤)كاظم النصيري الواسطي , الصحافة اليهودية في العراق , ط ١ , القاهرة , الدار الدولية للاستثمارات الثقافية , ٢٠٠١ , ص ١٤٤ .

(٢٥)صباح عبد الرحمن , المصدر السابق , ص٦١ .

(٢٦)عصام جمعة احمد المعاضيدي , المصدر السابق , ص ٣١.

(٢٧)المصدر نفسه , ص٦٢ .

(٢٨)احمد سوسة , العرب واليهود في التاريخ , ط٧ ,بغداد, العربي للطباعة والنشر والتوزيع , ص٣٦٧.

(٢٩)المصدر نفسه , ص٣٦٩.

(٣٠)المصدر نفسه , ص٣٧٠ .

(٣١)المس بيل :- ١٨٦٧ -) (١٩٢٦ألحقت سنة ١٩١٦ بالحملة البريطانية التي احتلت العراق , وعينت في الدائرة السياسية في البصرة فتعززت علاقتها ببيرسي كوكس , كما إنها عملت على توطيد علاقتها بالعشائر العراقية لمعرفتها السابقة بأحوال البلاد , وقد سبق ان زارت العراق لعدة مرات , وكانت قد عملت في المكتب العربي في القاهرة ثم نقلت إلى بغداد وأصبحت السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطاني : لمزيد من التفاصيل ينظر : فخري الوصيف , خاتون بغداد لمحات تاريخية وشخصية من سيرة المس بيل , www // wikipidia . orng

(٣٢)غيترود بيل , العراق في رسائل المس بيل , ترجمة جعفر الخياط , بغداد , ١٩٧٧ , ص٥٦ .

(٣٣)حنا بطاطو , المصدر السابق , ص٣٨٦.

(٣٤)المصدر نفسه , ص٣٨٨.

(٣٥) صباح عبد الرحمن , المصدر السابق , ص٧٠ .

(٣٦)يعقوب بلبول , شؤون الغرف التجارية , مجلة غرفة تجارة بغداد , الجزء السابع , السنة الثانية عشر , أيلول ١٩٤٩ , ص ٣٩٠ .

(٣٧)صباح عبد الرحمن , المصدر السابق , ص٧١ .

(٣٨)فاضل البراك , المدارس اليهودية والإيرانية في العراق دراسة مقارنة , ط٢ , بغداد , مطبعة الدار العربية , ١٩٨٢ , ص ٥١.

(٣٩)محمد حسن سلمان, التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤-١٨٥٨، ج١، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٩٦٥, ص٢٥٤ .

(٤٠)احمد عبد القادر القيسي , ,الدور الاقتصادي لليهود في العراق ١٩٢٠-١٩٥٢,الجامعة المستنصرية , بغداد , ١٩٨٨, ص١٩

(٤١)محمد سلمان حسن ,المصدر السابق , ص ٢٥١.

(٤٢)احمد عبد القادر القيسي , المصدر السابق , ص ٧٧.

(٤٣)) صباح عبد الرحمن , المصدر السابق , ص٧٣.

(٤٤)المصدر نفسه, ص٧٥.

(٤٥)خلدون ناجي معروف , المصدر السابق , ص١٢٥.

(٤٦)صباح عبد الرحمن , المصدر السابق , ص٧٨ .

(٤٧)المصدر نفسه , ص ٨٠ .

(٤٨)صباح عبد الرحمن ,المصدر السابق , ص٨٩ .

(٤٩)) صادق حسن السوداني , النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤ – ١٩٥٢ , بغداد , دار الحرية للطباعة , ١٩٨٠ , ص ٢٤.

(٥٠)صادق حسن السوداني , المصدر السابق , ص ٢٣ .

(٥١)سعد سلمان المشهداني , المصدر السابق , ص ٣٤ .

(٥٢)عبد الوهاب المسيري , المصدر السابق , ص١٤ .

(٥٣)عبد الوهاب المسيري , المصدر السابق , ص ١٥ .

(٥٤)خلدون ناجي معروف , المصدر السابق , ص٣٩

(٥٥)احمد عبد القادر القيسي , المصدر السابق , ص ٣٩ .

(٥٦)المصدر نفسه , ص٤٠ .

(٥٧)صباح عبد الرحمن , المصدر السابق , ص ٢٠٤ .

(٥٨)احمد عبد القادر القيسي , المصدر السابق , ص٤١ .

(٥٩)صباح عبد الرحمن , المصدر السابق , ص ٢٠٤ .

(١) ذلك لان القطاع الصناعي عادةً ما تكون أرباحه ضمن العقود المؤجلة أو طويلة الأجل وهم ينظرون إلى هذا الامر على انه خسارة في رأس المال , ولذلك فإنهم يتجنبون الدخول في ميدان القطاع الصناعي .

(٦٠)احمد عبد القادر القيسي , المصدر السابق, ص٤٧

(٦١)شرعت الحكومة العراقية هذا القانون وكان الغرض منه هو الاشراف على المصارف والصيارفة , حيث صنف المصارف إلى ثلاثة أقسام هي (مصرف درجة اولى وهو المصرف الذي يزيد رأس ماله عن (٥٠) الف دينار ومصرف درجة ثانية وهو المصرف الذي يكون رأس ماله ما بين (العشرين والخمسين) الف دينار والنوع الثالث ويدعى بالصيرفي وهي المؤسسة المالية التي يقل رأس مالها عن عشرين الف دينار) , وقد حدد القانون انه :

١- لا يجوز لأي مؤسسة صيرفية أن تمارس أعمالها ما لم تكن مجازة من قبل وزير المالية , ولا يمنح وزير المالية هذه الإجازة إلا لجهات مأمونة أو موثوقة .

٢- حدد القانون الودائع التي يمكن قبولها من قبل المصرف بالنسبة إلى رأس ماله .

وبعد ان حدد القانون نسبة الوديعة إلى رأس المال , وضح كيفية استثمار هذه الودائع فاشترط ان يحتفظ بموجود نقدي بالعملة العراقية بنسبة لا تقل عن (١٠ %) تجاه الودائع القصيرة الأجل و لا تقل عن (٥ %) تجاه الودائع الطويلة الأجل , واشترط كذلك ان يستثمر (٣٥%) من الودائع في العراق بشكل اسهم وسندات غير صناعية وغير زراعية وسندات وديون تجارية وتحويلات خزينة . إلا إن هذا القانون لم يحقق الأغراض التي شرع من اجلها لأسباب عديدة أهمها عدم وجود بنك مركزي , وأناط مهمة تنفيذ القانون بمديرية ضريبة الدخل والمصارف العامة في وزارة المالية التي لم يكن لديها الجهاز والكفاءات اللازمة لتنفيذ أحكامه هذا فضلاً عن النواقص العديدة والثغرات التي كان يشكو منها القانون . الحكومة العراقية , وزارة العدلية , مجموعة الأنظمة والقوانين لسنة ١٩٣٨ , بغداد , مطبعة الحكومة , ١٩٣٨ , ص ٢٣٩ . ينظر : حسن محمد ربيع , المصارف، ط١، القاهرة، المطبعة الحديثة، ١٩٤٨.، ص ١٢ ؛ سعيد عبود السامرائي , النظام المالي ١٩١٤ – ١٩٥٨ , فصل من كتاب حضارة العراق , ج ١٢ , بغداد , دار الحرية للطباعة , ١٩٨٥ , ص ١٨٩.

(٦٢)د . ك . و , البلاط الملكي , كتاب وزارة المالية برقم (٩٦ / ١٨٦٨) إلى مديرية الخزينة المركزية , بتاريخ ٢٩ / حزيران / ١٩٣١ .

(٦٣)شرعت الحكومة العراقية هذا القانون وكان الغرض منه هو الاشراف على المصارف والصيارفة , حيث صنف المصارف إلى ثلاثة أقسام هي (مصرف درجة اولى وهو المصرف الذي يزيد رأس ماله عن (٥٠) الف دينار ومصرف درجة ثانية وهو المصرف الذي يكون رأس ماله ما بين (العشرين والخمسين) الف دينار والنوع الثالث ويدعى بالصيرفي وهي المؤسسة المالية التي يقل رأس مالها عن عشرين الف دينار) , وقد حدد القانون انه :

١- لا يجوز لأي مؤسسة صيرفية أن تمارس أعمالها ما لم تكن مجازة من قبل وزير المالية , ولا يمنح وزير المالية هذه الإجازة إلا لجهات مأمونة أو موثوقة .

٢- حدد القانون الودائع التي يمكن قبولها من قبل المصرف بالنسبة إلى رأس ماله .

وبعد ان حدد القانون نسبة الوديعة إلى رأس المال , وضح كيفية استثمار هذه الودائع فاشترط ان يحتفظ بموجود نقدي بالعملة العراقية بنسبة لا تقل عن (١٠ %) تجاه الودائع القصيرة الأجل و لا تقل عن (٥ %) تجاه الودائع الطويلة الأجل , واشترط كذلك ان يستثمر (٣٥%) من الودائع في العراق بشكل اسهم وسندات غير صناعية وغير زراعية وسندات وديون تجارية وتحويلات خزينة . إلا إن هذا القانون لم يحقق الأغراض التي شرع من اجلها لأسباب عديدة أهمها عدم وجود بنك مركزي , وأناط مهمة تنفيذ القانون بمديرية ضريبة الدخل والمصارف العامة في وزارة المالية التي لم يكن لديها الجهاز والكفاءات اللازمة لتنفيذ أحكامه هذا فضلاً عن النواقص العديدة والثغرات التي كان يشكو منها القانون . الحكومة العراقية , وزارة العدلية , مجموعة الأنظمة والقوانين لسنة ١٩٣٨ , بغداد , مطبعة الحكومة , ١٩٣٨ , ص ٢٣٩ . ينظر : حسن محمد ربيع , المصارف، ط١، القاهرة، المطبعة الحديثة، ١٩٤٨.,ص ١٢ ؛ سعيد عبود السامرائي , النظام المالي ١٩١٤ – ١٩٥٨ , فصل من كتاب حضارة العراق , ج ١٢ , بغداد , دار الحرية للطباعة , ١٩٨٥ , ص ١٨٩.

(٦٤)احمد عبد القادر القيسي , المصدر السابق , ص ٨٣

(٦٥)صباح عبد الرحمن , المصدر السابق , ص ١٦٦.

(٦٦)هشام فوزي عبد العزيز , المصدر السابق , ص ٤٥ .

(٦٧)هشام فوزي عبد العزيز , المصدر السابق , ص ٤٥ .

(٦٨)صباح عبد الرحمن , المصدر السابق , ص ١٦٨ .

(٦٩)د.و.ك البلاط الملكي , ت ٣٠١٤ / ٣١١ , كتاب وزارة المالية الرقم (٩٦ / ١٨٦٨) إلى مديرية الخزينة المركزية , ٢٩ حزيران , ١٩٣١ .

(٧٠)احمد عبد القادر القيسي , المصدر السابق , ص ٩٢ .

(٧١)احمد عبد القادر القيسي , المصدر السابق , ص ٨٨ .

(٧٢)صباح عبد الرحمن , المصدر السابق , ص ١٧٦ .

(١)احمد عثمان , تاريخ اليهود , ج٢ , ط٢ , القاهرة , مكتبة الشروق , ٢٠٠٢ , ص ١٦٩– ١٧٠ ؛ علي كامل حمزة , الأقلية اليهودية في لواء الحلة ١٩٢١–١٩٥٢ دراسة تاريخية لأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية التربية، ٢٠٠٩, ص ٧٢ .

مصادر البحث:

أولاً : الكتب الوثائقية

١– د.و.ك البلاط الملكي , ت ٣٠١٤ / ٣١١ , كتاب وزارة المالية الرقم (٩٦ / ١٨٦٨) إلى مديرية الخزينة المركزية , ٢٩ حزيران , ١٩٣١ .

٢- د . ك . و , البلاط الملكي , كتاب وزارة المالية برقم (٩٦ / ١٨٦٨) إلى مديرية الخزينة المركزية , بتاريخ ٢٩ / حزيران / ١٩٣١ .

٣- الحكومة العراقية , وزارة العدلية , مجموعة الأنظمة والقوانين لسنة ١٩٣٨ , بغداد , مطبعة الحكومة , ١٩٣٨ .

ثانياً : الرسائل والاطاريح .

١. خلدون ناجي معروف , الأقلية اليهودية في العراق ١٩٢١-١٩٥٢, رسالة ماجستير , جامعة عين شمس , كلية الآداب , ١٩٧٢ .

٢. صالح حسن عبد الله , تهجير يهود العراق ١٩٤١- ١٩٥٢ , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة تكريت , كلية الآداب , ٢٠٠٣ . .

٣. علي كامل حمزة , الأقلية اليهودية في لواء الحلة ١٩٢١-١٩٥٢ دراسة تاريخية لأحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية التربية، ٢٠٠٩،

ثالثاً : الكتب العربية والمعربة

١. احمد سوسة , العرب واليهود في التاريخ , ط٧ ,بغداد, العربي للطباعة والنشر والتوزيع , ١٩٨٥

٢. احمد سوسة , ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق , مركز الدراسات الفلسطينية , مطبعة اسعد , بغداد ١٩٧٨ .

٣. احمد عبد القادر القيسي , ,الدور الاقتصادي لليهود في العراق ١٩٢٠-١٩٥٢,الجامعة المستنصرية ,بغداد ١٩٨٨..

٤. احمد عبد القادر القيسي , ,الدور الاقتصادي لليهود في العراق ١٩٢٠-١٩٥٢,الجامعة المستنصرية , بغداد , ١٩٨٨.

٥. احمد عثمان , تاريخ اليهود , ج٢ , ط٢ , القاهرة , مكتبة الشروق , ٢٠٠٢ .

٦. احمد نوري النعيمي، اثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، بغداد, مركز الدراسات الفلسطينية،١٩٨٢.

٧. حسن محمد ربيع , المصارف، ط١، القاهرة، المطبعة الحديثة، ١٩٤٨.

٨. حنا بطاطو، العراق الطبقات الاجتماعية، ترجمة عفيف الرزاز، ط١، ج١، قم، مطبعة منشورات فرصاد، ٢٠٠٦.

٩. خلدون ناجي معروف , الأقلية اليهودية في العراق بين ١٩٢١-١٩٥٢ , مركز الدراسات الفلسطينية , بغداد , ١٩٨٥ ,

١٠. سعيد عبود السامرائي , النظام المالي ١٩١٤ – ١٩٥٨ , فصل من كتاب حضارة العراق , ج ١٢ , بغداد , دار الحرية للطباعة , ١٩٨٥ , ص ١٨٩.

١١. صادق حسن السوداني , النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤ – ١٩٥٢ , بغداد , دار الحرية للطباعة , ١٩٨٠ .

١٢. صباح عبد الرحمن , النشاط الاقتصادي ليهود العراق ١٩٧١-١٩٥٢، بغداد , بيت الحكمة،٢٠٠٢.

١٣. عبد الوهاب المسيري , الأقليات اليهودية بين التجارة والادعاء القومي , القاهرة , معهد البحوث والدراسات العربية , ١٩٧٥ .

١٤. عصام جمعة احمد المعاضيدي , الصحافة اليهودية في العراق , ط ١ , القاهرة , الدار الدولية للاستثمارات الثقافية , ٢٠٠١ .

١٥. عصام جمعة احمد المعاضيدي , الصحافة اليهودية في العراق , ط ١ , القاهرة , الدار الدولية للاستثمارات الثقافية , ٢٠٠١ .

١٦. علي إبراهيم عبده وخيرية قاسمية، يهود الأقطار العربية، بيروت، مركز الأبحاث، ١٩٧١ .

١٧. علي الوردي , لمحات اجتماعية عن تاريخ العراق الحديث , ج٤ , بغداد , ١٩٦٨ , ص ٣٠١

١٨. غادة حمدي عبد السلام , اليهود في العراق ١٨٥٦- ١٩٢٠ , القاهرة , مطبعة مكتبة مدبولي , ٢٠٠٨ .

١٩. غيترود بيل , العراق في رسائل المس بيل , ترجمة جعفر الخياط , بغداد , ١٩٧٧ .

٢٠. فاضل البراك , المدارس اليهودية والإيرانية في العراق دراسة مقارنة , ط٢ , بغداد , مطبعة الدار العربية , ١٩٨٢ .

٢١. فخري الزيدي , بغداد من سنة ١٩٠٠ – ١٩٣٤ .,, ج١ , بغداد , مطبعة دار الحرية للطباعة , ١٩٩٠ .

٢٢. فيليب حتي , تاريخ العرب , ج٢ , القاهرة , د مط , ١٩٤٦ .

٢٣. كاظم النصيري الواسطي , المسلمون والصهيونية – دراسة فكرية تاريخية سياسية في الوثائق الصهيونية والدولية , ط١ , قم , مطبعة قلم , ٢٠٠٥.

٢٤. محمد حسن سلمان, التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤-١٨٥٨، ج١، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٩٦٥،

٢٥. مير بصري , اعلام اليهود في العراق الحديث , ط١ , لندن , مطبعة دار الوراق , ٢٠٠٦ .

٢٦. هدى درويش، العلاقات التركية – اليهودية وأثرها على البلاد العربية،ج١، دمشق، دار القلم،٢٠٠٢.

٢٧. يوسف رزق الله غنيمة , نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق، لندن، دار الوراق للنشر، ١٩٩٧

٢٨. يوسف رزق الله غنيمة، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق، ط٢، لندن، دار الوراق للنشر، ١٩٩٧ .

رابعاً : الدوريات والمجلات

١. سعد سلمان المشهداني , تاريخ الطائفة اليهودية في العراق , مجلة مسارات , العدد ١٣ , السنة الرابعة , ٢٠٠٩ ..

٢. فاروق عمر فوزي , لمحات تاريخية عن أحوال اليهود في العصر العباسي ٧٥٠-١٢٥٨ , مجلة الدراسات الفلسطينية , بغداد , ١٩٨٧, العدد , ١٠٢.

٣. ماريون وفلسيون , أنبياء في بابل , ترجمة ناجي الحديثي , مجلة آفاق عربية , بغداد , ١٩٨٢ العدد ٧ , سنة ١٩٨٢ .

٤. محمد سعيد الطريحي , ذو الكفل سيرته ومشهده في بابل , مجلة الموسوم , العددان الثاني والثالث , السنة الاولى , ١٩٨٩.

٥. يعقوب بلبول , شؤون الغرف التجارية , مجلة غرفة تجارة بغداد , الجزء السابع , السنة الثانية عشر , أيلول ١٩٤٩ .

خامساً :مواقع الانترنيت

www // wikipidia . orng.